**مفاوضات امتياز التنقيب عن النفط: الامتياز الأميركي**

 دخل العالم في عام 1347هـ/ 1929م المرحلة التي عرفت تاريخياً بـ"الكساد العظيم" الذي استمر لمدة قاربت العشر سنوات. وإذا كان هذا الكساد الاقتصادي قد تسبب بانتشار الفقر والمجاعات في الدول المتقدمة صناعياً، فبلا شك أن آثاره ستكون أعمق وأكثر قسوة على المناطق الفقيرة أساساً كالجزيرة العربية. وبالفعل، تأثرت مملكة نجد والحجاز خلال هذه المرحلة بسبب تراجع أعداد الحجاج إلى حد كبير نتيجة لعجز معظم المسلمين عن تحمل تكاليف الحج وهو المورد الأساسي الذي اعتمدت عليه الحكومة خلال تلك المرحلة، كما أن حجم البضائع الزراعية التي كانت تأتي من الهند والشرق الأقصى تراجع كثيراً جراء انخفاض الأسعار. نتيجة لهذه العوامل، شعر الملك عبد العزيز بضيق شديد وأصبحت الحكومة شبه عاجزة عن مواجهة النقص في الأموال.

 في تلك الأثناء كان هناك رجل أميركي يقيم في مصر لديه الخبرة الكافية حول المعادن وطرق استخراجها وكانت لديه رغبة كبيرة بالقدوم إلى الحجاز ومقابلة الملك عبد العزيز. هذا الرجل كان الأميركي تشارلز كرين Charles Crane. وبالفعل وافق الملك عبد العزيز على قدوم هذا الرجل إلى الحجاز. وصل كرين إلى جدة في عام 1349هـ/ 1931م، واجتمع بالملك عبد العزيز ووعده بتقديم كل ما يملك من خبرات حول استخراج المعادن والمياه لمملكة الحجاز ونجد، خاصة حين علم أن الملك عبد العزيز قلق جداً من ندرة المياه في مكة وتأثير ذلك الأمر على الخدمات المقدمة للحجاج. وبعد شهرين من هذه الزيارة أرسل كرين على نفقته الخاصة خبيراً أميركياً آخراً في استخراج المياه وهو كارل توتشل Karl Twitchell، فبدأ البحث مباشرة عن مصادر للمياه. تنقل توتشل كثيراً في الحجاز، ثم طلب منه الوزير عبد الله بن سليمان أن يزور الأحساء ويطلع على عيونها ثم يقدم تقريراً حول مدى إمكانية تطوير الخدمات الزراعية في الأحساء. وهذه الدعوة التي وجهها الوزير لتوتشل تدل على يأسه ويأس الملك عبد العزيز من وجود النفط في الأحساء خاصةً بعد أن انهار اتفاق امتياز التنقيب مع الشركة البريطانية Eastern & General Syndicate (إيستيرن آند جينيرال سينديكيت). ولكن أثناء تجوال توتشل في الأحساء رأى ما أحيا هذا الأمل من جديد، خاصةً حينما وصل إلى منطقة الظهران ورأى تلالها. في نفس الوقت، حدث في البحرين أمرٌ لم يكن في الحسبان، وهو أن شركة كاليفورنيا ستاندارد أويل الأميركية التي استحوذت على شركة إيستيرن آند جينيرال سينديكيت في البحرين قد اكتشف وجود النفط في جزيرة البحرين. إزاء هذه الأحداث أصبح توتشل على ثقة لاحتمالية وجود النفط في الأحساء، فوعد الملك عبد العزيز بأنه سيتواصل مع شركات النفط الأميركية ويشجعها على التنقيب في المنطقة ويحاول أن يحصل على أفضل العروض المالية المفيدة للملك عبد العزيز.

 وبالفعل، تقدمت شركة Standard Oil of California (SOCAL) -ستاندارد أويل أوف كاليفورنيا (سوكال)- بعرض للحصول على امتياز للتنقيب، ولكن ما إن علمت الشركات البريطانية بالخبر حتى تقدمت شركتان منها لمنافسة الشركة الأميركية. إحدى هاتين الشركتين كانت شركة البترول الشرقية العمومية (Eastern & General Syndicate) التي سبق لها أن حصلت على امتياز التنقيب في الأحساء عام 1923م/ 1341هـ، ولكنها كانت مترددة لأن الملك عبد العزيز اشترط عليها أن تدفع 6,000 جنيهاً ذهبياً مقابل سنوات الإيجار التي لم تدفعها إذا ما أرادت الدخول في المنافسة على عقد جديد. أما الشركة البريطانية الثانية فكانت شركة نفط العراق فقد استبعدت أيضاً لأنها رفضت شرط الحكومة السعودية التي اشترطت على من أراد أن يدخل في المنافسة أن يدفع 10,000 جنيهاً ذهبياً كسلفة تدفع مقدماً للحكومة السعودية وتحسب على حساب حصتها من الإنتاج مستقبلاً. أما الشركة الأميركية فقد وافقت أن تدفع هذا المبلغ، وأن تدفع أيضاً قرضاً للحكومة السعودية قيمته 50,000 جنيهاً ذهبياً عند اكتشاف النفط بكميات تجارية.

 لم تكن الشركات البريطانية مهتمة بدفع مبالغ طائلة للحكومة السعودية من أجل الحصول على حق الامتياز معتقدةً أن الملك عبد العزيز في النهاية سيفضل الشركات البريطانية على غيرها من الشركات المنافسة بحكم علاقاته المتينة مع بريطانيا. وبالفعل، فإن الأخ الأصغر للملك عبد العزيز -الأمير عبد الله بن عبد الرحمن- الذي كان حاضراً أثناء مفاوضات الامتياز قد ذكر بعد عشرين سنة من هذه الأحداث أنه: "حتى في المراحل الأخيرة من النقاش حول الامتياز كان الملك حريصاً لمنحه إلى شركة بريطانية؛ ولكن معظمنا كان مع قبول أفضل الشروط التي يمكن الحصول عليها. وفي النهاية كانت المصالح العامة لدولته هي التي أقنعت الملك ليغير رأيه ويمنح الامتياز للأميركان".

 في عام 1352هـ/ 1933م قدم إلى جدة الخبير الجيولوجي كارل تويتشيل وممثل شركة ستاندارد أويل أوف كاليفورنيا "لويد هاميلتون"، وعقدا اجتماعين مع عبد الله بن سليمان ناقشا خلالهما المسائل الأساسية وأعدا مسودة مبدئية ذكرت في النقاط التالية:

* الدفعة المالية الأولى التي يعتزم دفعها هي مبلغ 50,000 دولار (وليس جنيه ذهب).
* يبدأ العمل الجيولوجي خلال ثلاثة أشهر، والحفر والتنقيب خلال أربعة أعوام، على أن يستمرا دون انقطاع.
* تدفع الشركة 10,000 دولار كل ستة أشهر، حيث تغطي دفعات السنتين والنصف الأولى مبلغ الخمسين ألف دولار التي ذكرت في البند الأول.
* أن تكون مدة العقد ستين عاماً.

 لم تقبل الحكومة السعودية هذه المقترحات وأصرت على أن تدفع الشركة الأميركية مئة ألف جنيه ذهب كقرض، وثلاثين ألف جنيه ذهب كإيجار سنوي، وثلاثة آلاف طن من النفط مجاناً سنوياً، ومئتين ألف جنيه ذهب كريع سنوي مضمون. واستمرت المفاوضات بين الطرفين حتى وصل المتفاوضون إلى بنود ترضي جميع الأطراف، فوقع وزير المالية عبد الله بن سليمان وهاملتون ممثل شركة زيت ستاندارد في ولاية كاليفورنا الأمريكية المرسوم الملكي المانح لامتياز التنقيب عن النفط. حُددت مساحة منطقة الامتياز بأكثر من 961 ألف كيلو متر مربع؛ وهي مساحة تفوق مساحة بلد كفرنسا. وقد عدلت مدة الامتياز لاحقاً إلى ستة وستين عاماً. كما قبلت الشركة شروط الحكومة السعودية المتمثلة فيما يلي:

* تقدم الشركة قرضاً بدون فوائد قيمته 30,000 جنيهاً ذهبياً.
* تقدم الشركة قرضاً آخر قيمته 20,000 جنيهاً ذهبياً يُدفع خلال ثمانية عشر شهراً.
* تدفع الشركة 5,000 جنيهاً ذهبيهاً كإيجار سنوي.
* تقدم الشركة قرضاً قيمته 15,000 جنيهاً ذهبياً حالما يكتشف النفط بكميات تجارية.
* تدفع الشركة عوائل للحكومة السعودية قيمتها أربع شلنات ذهب مقابل كل طن من النفط الخام.
* تبدأ الشركة عمليات الاستكشاف خلال ثلاثة أشهر من توقيع العقد، وتستمر حتى يبدأ التنقيب وإلا فإنها تفقد حقها في الامتياز.
* تبدأ الشركة في التنقيب خلال مدة لا تتجاوز الثلاث سنوات من تاريخ منح حق الامتياز، وتستمر بالتنقيب حتى تنتج الكميات التجارية التي حدد بـ2000 طن يومياً، وإلا فإن حق الشركة في الامتياز يسقط.

**المراجع:**

هاري فيلبي: مغامرات النفط العربي، ص131-156، 171، 202-204، 211-216.

عبد الله السبيعي: اكتشاف النفط وأثره على الحياة الاقتصادية في المنطقة الشرقية، ص38-49.